الرأي العام:
مفهومه ، تكوينه ، خصائصه ، ومظاهره ، وأهمية قياسه

د. عبدالله بوجلال
أستاذ محاضر بمعهد علوم الاعلام
والاتصال جامعة الجزائر

تشهد المجتمعات الإنسانية في عالم اليوم صعود وبروز أهمية وتأثير الجماهير العريضة، ودورها وحقها في التعبير الحر عن وجهات نظرها، ورؤيتها ومطامحها وتفضيلاتها ازاء القضايا التي تثير اهتمامها وتمس مصالحها ومشاعرها وحاضرها ومستقبلها. كما تشهد هذه المجتمعات الإنسانية الحديثة ظاهرة حرية تعبير الجماهير عن آرائها ومطالبها ونقلها الى الجماعة الحاكمة التي تملك بدورها قنوات وامكانيات توصيل آرائها وبرامجها السياسية والاعلام عن سياساتها ووجهات نظرها الى الجماهير.

وبذلك أصبح المجتمع يعتمد في مسيرته وفي تأديته لوظائفه على الاتصال الجماهيري، وعلى عمليات انتقال وتداول المعلومات والأفكار، وهذا جعل ميدان الرأي العام مجالا حيويا للباحثين وللمواطنين، على حد سواء. فقد جذبت أهمية وتأثير الرأي العام القيادات والمؤسسات ودفعتها الى تخصيص الاعتمادات والميزانيات والخطط البحثية لدراسة الراي العامم فاتجه الباحثون والعلماء إلى تحليل ودراسة ظاهرة الرأي العام، وما يرتبط بها من مفاهيم نظرية، واستطلاعات ميدانية.

وقد بدأ الاهتمام الجدي والتناول العلمي للرأي العام منذ أوائل ثلاثينات هذا القرن، وبمضي السنوات وتوالي الجهود العلمية والتطبيقية في مجال دراسات الرأي العام، تراكمت حصيلة كبيرة ومتنوعة من الخبرة العلمية والتطبيقية في هذا المجال، لا سيما في الدول المتقدمة وذات الأنظمة الديمقراطية. وبمرور الوقت، وتزايد حصيلة المعرفة والخبرة أصبح «الرأي العام» يحتل مكانا مرموقا في الكثير من دول العالم، على

الرغم من الاختلافات السياسية والنظم الدولية، وذلك على مستوى النظرية والتطبيق.

فالرأي العام - كعلم - أصبحت له نظرياته وفلسفاته وتقنياته المختلفة، واستخداماته في النظم السياسية المتنوعة، وأساليب قياسه وتوجيهه، وأصبح من المواد الأساسية التي تدرس في العلوم الاجتماعية والاعلامية بمجالاتها المختلفة في مختلف الجامعات في العالم، واتجهت بعض الدول الى انشاء معاهد علمية مستقلة بالجامعات متخصصة في تدريس الرأي العام والعلوم المتصلة به وهو ما يعكس الاهتمام الاكاديمي بهذا العلم، والرغبة في تطويره علميا وتخريج اخصائيين على مستوى عال من التأهيل في مجالاته وفروعه المختلفة[1].

أما على مستوى الممارسة والتطبيق، فقد بدأت الحكومات والتنظيمات السياسية والأحزاب في الكثير من الدول بالاهتمام بدراسة الرأي العام حول مجموعات القضايا المختلفة التي تستأثر باهتمامها وتعمل على معالجتها على أسس موضوعية، هذا فضلا عن الاهتمام بالرأي العام لدى المنظمات الدولية أو الاقليمية أو الوطنية، ولدى العديد من المنشآت في القطاعات المختلفة داخل كل دولة، كالأجهزة الحكومية والمؤسسات والشركات وأجهزة الحكم المحلي وغيرها من الأجهزة التي تتعامل مع فئات متنوعة من الجماهير، ويهمها أن تتعرف على آرائها واتجاهاتها فيما تقدمه من خدمات أو انتاج[2].

واذا كانت هذه هي الأهمية التي أعطيت للرأي العام علميا وممارسة، فما هو مفهومه؟ وكيف تتشكل ظاهرة الرأي العام؟ وما هي خصائصه؟ وما فائدة قياس اتجاهاته؟.

مفهوم الرأي العام:

يعتبر مصطلح «الرأي العام» من المصطلحات القليلة التي يصعب على الباحثين تحديدها تحديدا دقيقا، ويذهب بعض الخبراء الى أن القدرة على قياس الرأي العام «تفوق القدرة على تعريفه أو تطويعه، فعلى الرغم من أن المفهوم ظهر في القرن الثامن عشر فإنه لم يعرف بعد بشكل محدد أو مرض، فالرأي العام من الصعب وصفه، ومن غير الميسور قياسه، ومن المستحيل رؤيته، ورغم كل هذه الصعوبات فإن قوة الرأي العام لا يمكن تجاهلها في أي مجتمع»[3]. وعلى الرغم من اتفاق رجال السياسة والاجتماع

والاقتصاد وغيرهم على أهمية الرأي العام، فإنهم قد اختلفوا حول تعريف الرأي العام وايجاد تعريف محدد ودقيق لهذا المصطلح. وهذه الاختلافات حول تعريف الرأي العام قد تنبع من اختلاف النظرة له تبعا لاختلاف طبيعة تخصصات الباحثين، كما قد تنبع من التباين في وجهات النظر الاجتماعية والسياسية تجاه الشعوب ومدى الايمان الحقيقي بدورها في المشاركة في مجال الفكر السياسي كما أن اختلاف الفكر والعقيدة والارتباط بايديولوجيات مختلفة يؤدي الى اختلاف النظرة للرأي العام. فالمذهب الديمقراطي يهتم بالرأي العام وحرية المواطن والعقيدة، بينما لا تهتم المذاهب غير الديمقراطية «التسلطية» بالرأي العام، وتكتفي بالرأي العام داخل الحزب كواجهة ديمقراطية. ولكن في حقيقة الأمر فإن رأي قادة الحزب هو الرأي الملزم لكافة كوادر الحزب، وأيضا لكافة طبقات الشعب. وهذه التسمية هي المميزة لكافة النظم التسلطية عند معالجتها للرأي العام[4].

ومن بين مظاهر اختلاف الباحثين في تعريفهم للرأي العام هو اعتبار بعضهم مرادفا للإتجاه ونظرة آخرين له باعتباره (حكما) أو (سلوكا)، ويوجد منهم من يجعل من الرأي العام مجرد تجمع للآراء الفردية، ومنهم من يعرف كلمة (الرأي)، (وعام) ليصل الى تحديد المفهوم. كما أن هناك من تحيز للجماهير - أو للأغلبية أو المثقفين وحدهم ليجعل منهم «جماعة الرأي العام» كما ربط آخرون مفهوم الرأي العام بهيئات أو تنظيمات يسعى الشعب الى التجمع معا من أجل تشكيلها أو بالتعبيرات السائدة في الصحف ووسائل الاعلام وفي الاجتماعات في جماعة من الجماعات، والتي يكون لها صدى وتأثير على رجال الدولة ومؤسساتها وقطاعاتها المختلفة[5].

ونشير بداية الى أن مصطلح «الرأي العام» يتضمن كلمتين «الرأي» و«العام» وهذا ما جعل بعض الباحثين يحددون معنى الكلمتين كل على حدة قبل تعريفهم للرأي العام، وذلك كالتالي:

أ - نستخدم كلمة الرأي لوصف التعبير عن شيء مختلف أو متميز عن المعرفة الثابتة، فالرأي هو التعبير عن اتجاه نحو أمر جدلي أو قضية - بعكس الحقائق التي تعني القبول العام - ويدور الاختلاف والتناقض حول مسائل جدلية أي يوجد فيها مجال لابداء الرأي.

والرأي جزء من منظومة متكاملة تبدأ بالمعلومات وتنتهي بالسلوك وتشمل

(المعلومات، الآراء، الاتجاهات، القيم، والمعتقدات، والسلوك)، ويخلط كثير من الباحثين بين هذه المسميات الخمسة في نفس الوقت الذي لا يمكن فيه تكوين الآراء الابناء على المعلومات، وبالتالي فإن الرأي هو الخطوة الثانية التي تتأسس على المعلومات ولا يمكن قياس الرأي لدى فئات ليس لديها معلومات عن الموضوع أو القضية المطلوب قياس الرأي بشأنها، كما أن المعلومات الخاطئة أو المضللة تؤدي الى تكوين الآراء الخاطئة أو السلبية، ومن جهة ثالثة توجد علاقة بين الرأي والاتجاه، فالرأي هو التعبير المعلن عن اتجاه نحو أمر جدلي أو قضية خلافية، بينما يعبر الاتجاه عن الميل أو الاستعداد لدى الفرد للقيام بسلوك ايجابي أو مضاد نحو موضوع ما[6].

ويمكن تعريف الاتجاه بأنه الحالة النفسية القائمة وراء رأي الفرد فيما يتعلق بموضوع معين، لأن الرأي العام يرتبط بعناصر الخلاف والأخذ والعطاء حول الموضوع أو المشكلة وبذلك فالرأي العام ليس مرادفا للاتجاه، كما أن هناك تمييزا عمليا بين الرأي والاتجاه هو أن وجود الرأي يتطلب وجود موضوع أو مشكلة لابداء الرأي فيها، ويميل الاتجاه الى الثبات النسبي والاستقرار والاستمرار لتحقيق التناسب في استجابات الفرد وسلوكه تجاه مثيرات البيئة من حوله بينما الرأي العام متغير نسبيا[7].

ويحمل كل شخص نوعين من الاتجاه هما[8]

النوع الأول: اتجاهات خاصة أو شخصية. وهذه مجموعة اتجاهات نحو أحداث حياته الخاصة وظروفها من حيث هي خاصة به.

النوع الثاني: اتجاهات عامة أو اجتماعية. وهذه مجموعة اتجاهات لشخص نحو الأحداث والموضوعات العامة في الحياة الاجتماعية.

الا أنه يكون واضحا ان الرأي الظاهر ليس بالضرورة تعبيرا صادقا عن الاتجاه، ذلك أنه كثيرا ما يخفي الفرد اتجاهه ولا يفصح عنه لأسباب متعددة كالخوف أو الحفاظ على سرية مسألة معينة أو غير ذلك من الأسباب.

وقد يختلف الاتجاه والراي عن السلوك الفعلي على الرغم من أن السلوك السوي ما هو الا تعبير عن الاتجاه الصحيح من خلال وقائع مادية تصدر عن الفرد، وما أكثر الأفعال التي تصدر عن أفراد ولا تشير الى اتجاهاتهم الحقيقة، ومثال ذلك سلوك بعض المرشحين ووعودهم وتواضعهم ومساعدتهم للجماهير ومشاركتهم لها في أفراحها وأتراحها في حين أن هذا السلوك الظاهر قد يخالف الاتجاه الفعلي[9].

ونخلص من ذلك بحقيقة مؤداها أن الرأي العام قد يعكس الاتجاه الفعلي وقد لا يتفق معه، كما أن السلوك قد ينسجم مع حقيقة الاتجاه وقد يتناقض معه.

وكلما تراكمت الاتجاهات في دهن الفرد وكلما ازداد استرشاده بها واعتماده عليها، فإن قدرته على بحث الموضوعات وتحليلها تقل، وبالتالي تصبح تصرفاته وأنماط سلوكه روتينية متكررة، ومن هنا كانت دراسة الاتجاهات والميول عنصرا أساسيا في تفسير السلوك الحالي والتنبؤ بالسلوك المستقبلي للفرد[10].

فالرأي هو الموقف الاختياري الذي يتخذه الفرد ازاء مسألة أو قضية متنازع عليها قابلة للجدل[11] وتعني كلمة رأي الاعتقادي أو الاقتناع أو وجهة نظر يؤمن الفرد بصحتها وامكانية تحقيقها، الا أن هذا الاعتقاد أو الاقتناع لا يصل في صحته أو امكانيات تحقيقه الى مرتبة الحقيقة أو المعرفة عن يقين اذ يجب التفرقة بين الرأي والحقيقة، كما أنه يفوق مجرد الانطباع أو الاندفاع لدى الفرد ويتجاوزه[12].

ب ـ أما «عام public» فيذهب بعض الباحثين الى تعريفها بأنها مرادفة لكلمة شائع أو جماهيري، بينما تعبر هذه الكلمة في سياق تعبير «الرأي العام» عن كلمة جماعة، أو جمهور، أو فئة، أو شعب، وهذه الجماعة أو هذا الجمهور يتأثر أفراده معا بتصرفات أو أفكار معينة، ومن هنا فإن الرأي العام طبقا لهذا التفسير، ليس هو الرأي الشائع على اطلاقه، بل هو رأي جماعة معينة أو فئة معينة، أو جمهور معين، قد يكون لديه اهتماما خاصا بالموضوع أو الفكرة أو القضية التي يقاس رأيه فيه، أو قد يكون جمهورا متجانسا من الناحية التعليمية، أو الثقافية، أو الاجتماعية، أو المهنية، أو العمرية، وغيرها من التقسيمات المختلفة[13].

والدليل على صحة هذا التفسير أنه حتى في حالات قياس الرأي العام لدى فئات مختلفة حول موضوع معين، فإن النتائج النهائية للدراسة يجب أن يتم تقسيمها طبقا لآراء فئات متجانسة في داخلها، حيث يحتمل أن تؤدي النتائج الاجمالية الى تفسيرات خاطئة أو مضللة[14].

وصفة عام لا تعني أن الرأي سائد ومهيمن على كافة أفراد الجماعة أي يتعارض مع احتمالات وجود آراء معارضة تخالف الرأي العام دون أن تصل في شمولها وعموميتها الى المستوى الذي حققه الرأي العام. «إن صفة عام» تعني الأغلبية، لكنها لا تعني الاجماع أو الاتفاق التام بين أعضاء الجماعة، فالاجماع لا يشير الى مفهوم الرأي العام، وانما

يرتبط بمسائل التقاليد، والمعايير والقوانين والقواعد التي تنظم السلوك وغيرها من مظاهر لا تنشأ بشأنها خلافات في وجهات النظر ومناقشات جدلية بين الأفراد[15].

وبذلك فالرأي العام هو جماع الآراء التي هي مواقف يتخذها الأفراد ازاء مسألة معينة أو قضية متنازع عليها قابلة للجدال، ومعنى هذا أن الرأي العام هو التعميم الحر للرأي الخاص على شرط أن يكون هذا الرأي ناتجا عن اختيار وطواعية واقتناع. لذلك فإن الآراء التي تفرضها التنظيمات والهيئات ذات السلطة على الأفراد قهرا لا تشكل رأيا عاما، مهما تكن درجة الاتفاق في الآراء، ذلك أن هذا الاتفاق في الآراء ليس اتفاق بقدر ما هو «املاء»، كما أن التوافق والتطابق الناتجان عن الخوف من قهر الجماعة واستبدادها لا يشكلان رأيا عاما بل انصياعا لسطوة الجماعة[16].

والرأي العام الذي يتولد نتيجة للاثارة والتهييج المتعمدين في ظرف معين لا يدوم طويلا لأنه يشكل عدوي رأي، وليس موقف رأي. ومثلما ينتج الرااي عن الاختيار الارادي بين بديلين مختلفين أو أكثر فإنه ينتج أيضا عن رفض حر للبلديلين أو أكثر، فهناك رأي عام ايجابي قابل، ورأي عام سلبي رافض. والرأي من الناحية الفعلية هو حصيلة معرفة الفرد، فكلما كانت معرفة الفرد عميقة وحرة كان رأيه انتقائيا وحرا[17].

ويعبر الرأي العام - في أبلغ صوره - عن اجتماع كلمة الجماهير، فهو بمثابة تعبير ارادي عن وجهة نظر الجماعة[18] وعملية نشوء الرأي العام عملية تبادل المؤثرات وردود الأفعال التي تحدث بين أفراد الجماعة حول الموضوع المتنازع عليه القابل للجدل، والرأي العام للجماعة هو النتيجة المترتبة على العملية سالفة الذكر.

وينبغي ألا يخلط بين الرأي العام - وسمته عدم الاستقرار - وبين العادات والتقاليد التي لها صفة الدوام والثبات والاستقرار[19] فالعادات (customs) عبارة عن انماط السلوك الاجتماعي التي تنتقل من جيل الى جيل وتستمر فترة طويلة حتى تثبت وتستقر الى درجة اعتراف الأجيال المتعاقبة بها. أن العادة قاعدة اجتماعية تكونت على مر الزمن واكتسبت احترام الرأي العام وتقديسه[20].

أما التقاليد فهي عبارة عن ذكريات الماضي والتجارب التي مرت بالجماعة، في ماضيها، والتي تناقلها الخلف عن السلف جيلا بعد جيل وعلى ذلك (فالعادات والتقاليد تتمتع بثبات نسبي عن الرأي العام)[21]. وبذلك يمكن القول أن العادات

والتقاليد من بين العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام ولكنها يختلفان عن الرأي العام من حيث الطبيعة والخصائص[22].

ونعرض فيما يلي بعض التعريفات المختلفة للرأي العام:

- يعرف جيمس برايس الرأي العام بأنه «مجموعة الآراء التي يدين بها الناس ازاء القضايا والموضوعات التي تهم الجماعة وتؤثر فيها»[23].

- ويعرف وليم البيج الرأي العام بأنه «تعبير أعضاء الجماعة نتيجة تفاعلهم معاً ومناقشتهم مسائل أو مشكلات موضع اهتمامهم، وعادة ما تلعب وسائل الاتصال دوراً في هذا التفاعل[24].

- ويذهب فلويد البورت Floyed Allport الى تعريف الرأي العام بأنه «تعبير صادق عن مجموعة كبيرة من الناس عما يرونه في مسألة ما إما من تلقاء أنفسهم أو بناء على دعوة توجه إليهم تعبيرا مؤيدا أو معارضا لحالة معينة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية جماهيرية، بحيث تكون نسبتهم في العدد مع الكثرة والاستمرار كافية للتأثير على أفعالهم بطريقة مباشرة تجاه الموضوع محل الرأي[25].

- ويذهب جيمس يانج الى تعريفه بأنه «الحكم الاجتماعي الذي يعبر عن مجتمع واع بذاته، وذلك بالنسبة لمسألة عامة لها أهميتها، على أن يتم الوصول الى الحكم الاجتماعي عن طريق مناقشة عامة أساسها التعقل والمنطق، وأن يكون لهذا الحكم من الشدة والعمق ما يكفل تأثيره على السياسة العامة[26].

وهناك تعريفات أخرى للرأي العام لباحثين وأساتذة مصريين نعرض بعضها كالتالي:

- يعرف أحمد سويلم العمري الرأي العام «بأنه مجموع آراء الناس ووجهات نظرهم في الحياة العامة وفي اصرار الدولة وسعيها لاسعاد الناس، وفي وجوب أن تعمل الدولة أو الجماعات القومية أو الدولية على علاج شتى المسائل والمشكلات التي يقاسي منها الفرد أو الجماعة[27].

- ويعرف سعيد سراج الرأي العام بأنه «وجهة نظر الأغلبية تجاه قضية عامة معينة، في زمن معين، تهم الجماهير، وتكون مطروحة للنقاش والجدل، بحثا عن حل يحقق الصالح العام»[28].

- ويعرف أحمد أبو زيد الرأي العام بأنه «وجهة نظر أغلبية الجماعة الذي لا

يفوقه أو يجبه رأي آخر وذلك في وقت معين وازاء مسألة تعني الجماعة وتدور حولها المناقشة صراحة أو ضمنا في اطار هذه الجماعة»[29].

- ويعرف ابراهيم امام الرأي العام بأنه «الفكرة السائدة بين جمهور من الناس تربطهم مصلحة مشتركة، ازاء موقف من المواقف، أو تصرف من التصرفات، أو مسألة من المسائل العامة التي تثير اهتمامهم أو تتعلق بمصالحهم المشتركة»[30].

- أما مختار التهامي فيضع تعريفا للرأي العام يذهب فيه إلى أنه: «الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة، بالنسبة لقضية أو أكثر، يحتدم فيها الجدل والنقاش، وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الانسانية الأساسية مسا مباشرا»[31].

- ويذهب محمد عبد القادر حاتم الى «أن الرأي هو أي تعبير عن موقف من قضية متنازع عليها قابلة للجدل، ومن ثم فإن الرأي العام هو ذلك الرأي الذي ينتج عن المؤثرات وردود الأفعال المتبادلة بين أفراد أية جماعة كبيرة من الناس»[32].

وقد خلص سمير محمد حسين الى تعريف شامل للرأي العام، بعد أن عرض تعريفات عديدة له، على النحو التالي:

«الرأي العام في مجتمع ما هو خلاصة آراء، مجموعة من الناس، أو الرأي الغالب، أو الاعتقاد السائد، أو اجماع الآراء، أو الاتفاق الجماعي لدى غالبية فئات الشعب أو الجمهور اتجاه أمر ما أو ظاهرة أو موضوع أو قضية من القضايا الجدلية الخلافية قد تكون اجتماعية أو ثقافية، أو اقتصادية أو سياسية أو تربوية أو فنية، كما قد تكون ذات طابع محلي أو قومي أو اقليمي أو دولي، وأن تكون ذات أهمية لدى معظم أفراد الجمهور ويثور حولها الجدل، ويكون لهذا الاجتماع قوة وتأثير على القضية أو الموضوع الذي يتعلق به»[33].

ومن هذا التعريف الشامل يمكن أن ننتهي الى مجموعة من القواعد الأساسية المرتبطة بالراي العام والمؤثرة فيه، وهي[34]:

- الرأي العام هو مجموعة أراء الناس ووجهة نظرهم في الحياة العامة.

- الرأي العام فيه وجهات وتيارات مختلفة، وأفكار متعددة ومنقسمة، ولكل تيار حجته.

- الرأي العام له أثره في الحياة السياسية، ويترتب على اتجاه الرأي العام تطور الحياة الاجتماعية والجماعات وسير الحكومات في تشريعاتها وتصرفاتها.

- يتميز الرأي العام بوجود درجة عالية من الحساسية فيه تجاه الأحداث الهامة.

- يتأثر الرأي العام أيضا بمؤثرات خارجية وعوامل ثقافية واقتصادية تربوية وحياة الجماعة وموقف الفرد فيها.

- الرأي العام ديناميكي أي دائم الحركة والتبدل والتطور.

- الرأي العام هو الظاهرة الفكرية الناجمة عن الحشد الذهني للجماعات التي يترتب عليها أقوى العلاقات الاجتماعية والنفسية للفرد ثم الجماعة، وهي حركة اجتماعية تتأثر بما تأتي من الفرد في اطار الجماعة، وبذا توجه الأفراد جماعيا.

- الرأي العام نتاج اجتماعي لعملية اتصال وتأثير متبادل بين عديد من الجماعات والأفراد في المجتمع، ويشترط لتواجده ضرورة تواجد اتفاق موضوعي، وتواجد اختلاف، كما أنه يفترض المناقشة العلنية لموضوع الرأي.

وهكذا يمكن أن نستدل من المتغيرات السابقة على مدى التعقيد والتركيب في الرأي العام. الأمر الذي يستوجب ضرورة الاتجاه الى قياسه بطرق وأساليب موضوعية تضمن الوصول الى نتائج دقيقة يمكن على أساسها اتخاذ القرارات الصحيحة في شتى المجالات.

ومع ذلك فإن الرأي العام لا يأخذ اتجاها واحدا فقط، بمعنى أن الرأي العام لا يقتصر على عملية القياس أو الاستطلاع فقط، وانما هو عملية ذات اتجاهين حيث تبذل الجهود من جانب الهيئات، والحكومات، والمؤسسات المختلفة لتعريف الرأي العام بالمعلومات الصحيحة الخاصة بالقضايا والموضوعات المختلفة، وتكوين الرأي العام المستنير، من خلال وسائل الاعلام الجماهيرية وقادة الرأي، في المجالات المختلفة[35].

ويشترط لتكوين الرأي كحكم تصل إليه الجماعة في قضية ما ذات اعتبار ما عدة شروط من أهمها[36].

- أن تكون هناك مناقشات وافية حول القضية المطروحة.

- أن تكون القضية مثارة بكل حقائقها، عن طريق القادة أو أجهزة الاعلام، أو الجماعات، أو الهيئات العامة.

- أن يكون الاتجاه الذي تتخذه الجماعة في هذه القضية متفقا تماما مع المعتقدات العامة للناس.

عملية تكوين الرأي العام

يذهب بعض الباحثين الى أن عملية تكوين الرأي العام حول موضوع ما أو قضية ما يمكن أن تتخذ الخطوات التالية:

1 ـ نشأة المشكلة أو الموضوع: وقد يتم ذلك بطريقة فجائية أو تدريجية.

2 ـ ادراك المشكلة: والتي تمثل خطوة التعرف المبدئي على المشكلة وفهمها، وتقدير ضرورة اتخاذ تصرف ما نحوها، بعد تحديدها بوضوح ودقة.

3 ـ الاستطلاع بالمناقشة: حيث تظهر التساؤلات حول مدى أهمية الموضوع وخطورته، والقيام باستكشاف الحلول الممكنة من خلال جمع بعض الحقائق عن الموقف، ووتتطلع الجماعة بأمل الى امكان التوصل الى حل[37].

4 ـ بزوغ المقترحات من خلال المناقشة لحل المشكلة، مع تبادل الآراء بين أفراد الجماعة.

5 ـ صراع الآراء نتيجة اختلاف وجهات النظر حول المقترحات، كما تلعب الاشاعات دورا هاما في هذا الصراع، مع اتجاه كل جماعة الى الدفاع عن رأيها.

6 ـ تبلور الآراء على ضوء المعرفة والتفكير، والتسوية بين هذه الآراء بحيث تتبلور إما كآراء معارضة أو محايدة.

7 ـ تقارب الآراء نتيجة المزيد من المناقشات والمباحثات، واستبعاد الاراء الضعيفة أو غير الوقعية أو غير الصالحة، مع الاتجاه الى الرأي الوسط.

8 ـ الاتفاق الجماعي: حيث تصل الجماعة الى الاتفاق على أن بديلا معينا يمثل حلا أفضل للموقف، ويكون هذا البديل عادة هو الرأي الأكثر قوة واعتدالا وواقعية، والذي يحتوي على محاسن الآراء الأخرى، ويصبح هذا هو الرأي العام لدى الجماعة.

9 ـ ترويج الرأي: حيث يتم الاتفاق على ترويج قبول الرأي والحل البديل مما يؤدي الى زيادة وعي الجماعة وادراكها.

10 ـ السلوك الجماعي: وهو التعبير عن الرأي العام بعد تكوينه[38].

وقد لا يحدث الاتفاق العام بين الأفراد، فقد تظل نسبة كبيرة من أفراد الجماعة على موقفها، وتتمسك بوجهة نظرها المخالفة وتثابر على البديل المفضل لديها، ولكن في كل حالة تؤدي المناقشات الى فتح الطريق أمام نوع من التعبير عن اتفاق عام بالقبول أو بالرفض[39].

وبما أن الرأي العام يتكون خلال تبادل المناقشات والحجج، لأن ذلك هو السبيل الى تشكليه، فإن استمرار النقاش ضروري للجماهير حتى تستطيع الوصول الى التفاهم المشترك، والاقتراب من المعاني الرئيسية لموضوع النقاش، لأنه بدون السيطرة على جوانب الحديث والقدرة على التفاهم فإن المناقشة سوف تسير في دائرة مفرغة، ولن تأتي بالثمرة المرجوة منها بل أن التفاهم سيكون مستحيلا[40].

ويرى «هربرث بلومر Herbert Blumer» أن عدم القدرة على التفاهم يعوق المناقشات العامة التي تتناول الموضوعات القومية. وقد تصل هذه المناقشات الى التوقف التام اذا تعصبت مختلف الجماعات تعصبا طائفيا أو عقائديا أو غير ذلك، وذلك نظرًا لأن التعصب يعني رفض الناس الاقتناع بوجهات نظر الآخرين، في حين أن عملية تكوين الرأي العام تتطلب القدرة على تبادل الخبرات والتجارب، والاستعداد للوصول الى تسوية واتفاق. وبهذه الطريقة فقط فإنه يمكن للجماهير المنقسمة على نفسها أن تعمل في وحدة متكاملة[41].

ولا ترجع أهمية المناقشة بين الجماعة للوصول الى رأي عام فقط، ولكنها ترجع الى أهمية التفاهم المشترك بين مختلف الجماعات، والوصول الى اتفاق ملائم بين الجماعة حول هذا الرأي العام. ونظرا الى أن الرأي العام يستند الى مبدأ الأخذ والعطاء عن طريق المناقشة فإنه يتحتم لقيامه وجود لغة مشتركة، أو قدرة على الاتفاق على المعاني الرئيسية والا تعذرت المناقشة وأصبحت دون جدوى لأن الرأى العام يقوم على استعداد الجماعات للتوفيق بين آرائها، فاذا استبدت جماعة بموقفها تعذر قيام الرأي العام الذي يتضمن المشاركة بين الناس في الخبرات والاستعداد للتوفيق بين الاراء حتى يستطيع هذا الرأي العام أن يعمل كوحدة رغم انقسامه[42].

وفي بعض الحالات قد تحقق وجهة وجهة نظر معينة الاجماع التام بين أفراد الجماعة فتصبح وجهة النظر هذه من معتقدات الفرد وتحقق له الرضا، وتتكامل في نسق القيم والمعتقدات لديه، وكلما تأكدت وترسخت وجهة الرأي العام لدى الفرد، فإنها تصبح جزءا من ملامح شخصيته، ويساهم هذا في تحقيق الترابط بين أفراد المجتمع نخبة وجماهير وفي تحقيق التماسك بين الأفراد والاستقرار ويصبح الرأي العام جزءا من روح الجماعة، ومصدرا للطابع القومي، ولثقافة المجتمع، وهنا يصل الرأي العام الى ما يعرف بمرحلة الشمول[43].

خصائص الرأي العام

يرى بعض الباحثين أن هناك مجموعة من الخصائص المميزة للرأي العام، ينبغي أن يضعها الباحثون في اعتبارهم عند تقييم ودراسة الرأي العام، ويتمثل أهمها فيما يلي[44]:

1 ـ اتجاه الرأي العام أو وجهته وهي الخاصية التي تتعلق بمسار الرأي العام ومدى رفضه أو قبوله للفكرة أو الموضوع أو القضية التي يقاس بشأنها، أي أن هذه الخاصية تقيس درجة التأييد أو الرفض أو الحياد بنسبة لموضوع معين.

2 ـ مضمون الرأي العام ومحتواه، وهي الخاصية التي تتعلق بكمية ونوعية المعلومات المتوفرة لدى الرأي العام المطلوب قياسه عن موضوع أو قضية أو مشكلة معينة، وتحدد مدى قيام الرأي العام على معرفة حقيقية بالموضوعات والقضايا المثارة.

3 ـ درجة استقرار الرأي العام وثباته، وهي الخاصية التي تساعد في دراسة ثبات الرأي العام بالنسبة لقضية معينة ذات طبيعة مستمرة، ومدى التغير الذي يصيب الرأي العام ازاءها بمرور الوقت، وذلك على الرغم من أن أحد صفات الرأي العام عدم استقراره أو ثباته فترة طويلة.

4 ـ قوة الرأي العام وشدته، وهي الخاصية التي تقيس مدى الاهتمام الذي يوليه الرأي العام لقضية أو موضوع أو مشكلة، ومدى الاختلاف في القوة بين الجماعات المختلفة.

5 ـ مجال الرأي العام، وهي الخاصة التي تقيس حجم الرأي العام ونطاقه وتحدد ما اذا كان ضيق النطاق ومحصور في مجموعات نوعية محدودة أو واسع النطاق ويشمل مجموعات كبيرة تشكل رأيا عاما جماهيريا.

6 ـ تركيز الرأي العام، وهي الخاصية التي تقيس قوة الرأي العام وشدته، وتكشف مدى اعتماده على الاتجاهات والمواقف الغالبة القوية لدى الجماعات المكونة للرأي العام.

7 ـ عمق الرأي العام، وهي الخاصية التي تقيس قوة الرأي العام ومدى علاقته بالعواطف والمواقف الخلقية والقيم التي يعتنقها أفراد الجمهور الذي يقاس رأيه.

أن الرأي العام ظاهرة تعكس خصائص المجتمع، والمناخ العام المرتبط بهذا المجتمع، أنه يعكس عمليات ومستويا التغير الاجتماعي والاقتصادي، وعناصر الوجود القومي، الخبرات التاريخية وعلاقات المواطن بالنظام السياسي، خبرات الفرد ودوافعه وحاجاته

الذاتية، عوامل البيئة الجغرافية ووقائع التطور التاريخي وما يرتبط به من أحداث تهز أركان المجتمع وتهدد استقراره وتتحدى نماذج السلوك المتواترة التي اعتاد على مواجهة مشكلاته ومتطلباته من خلالها[45].

مظاهر الرأي العام

يقصد بمظاهر الرأي العام الشكل الذي يخرج به بعد تكوينه، أي طرق التعبير عن الرأي وارادة الجماهير أي أنها هي الصورة والأشكال التي يستخدمها جمهور الرأي العام في التعبير عن وجهات نظره، واتجاهاته تجاه القضايا والمشاكل التي تمس مصالحه أو مبادئه العامة.

ونستعرض للمظاهر الايجابية للرأي العام وكذا لمظاهره السلبية كالتالي:

أولا: الثورات:

الثورة هي أسلوب عنيف للتعبير عن الرأي العام، وتندلع الثورة حين يرسخ في ضمير الجماهير، أنه لا فائدة من التعبير الكلامي ـ فقط ـ عن مطالبهم وآمالهم[46]. وحين تكون السلطة «الحاكمة» في واد وآمال ومتطالبات الجماهير في واد آخر. فالثورة محصلة الاحساس بالتخلف والايمان بضرورة التخلي عن القيود المفروضة على الشعب، وتهدف الثورة الى أحداث تغيير جذري شامل في الأفكار والقيم والمعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع. ولهذا كانت الثورة دائما بعيدة الأغوار بما تحدثه من تغيير في الشكل والمضمون داخل المجتمع. وبالتالي فالثورة تعتبر عملية مستمرة، لها صفة الدوام ما دامت ظروف المجتمع في حاجة الى التغيير[47].

ثانيا: الندوات والاجتماعات واللقاءات العامة:

في الدول الديمقراطية التي تقوم على أساس الحريات العامة: ومنها حرية الرأي وحرية الفكر والتعبير وحرية العقيدة، نجد اهتمامات واسعة لعقد الندوات والاجتماعات واللقاءات العامة، والمؤتمرات الشعبية[48].

«والقصد من تشجيع الحكومات الديمقراطية لجماهير الشعب لحضور مثل هذه الأشكال من التجمع الشعبي، هو تنمية الوعي السياسي لديها حتي تكون أهلا للمشاركة السياسية في ادارة بلادها وفي اتخاذ القرار السياسي الذي يمس مصالح الشعب وحاجاته الأساسية»[49].

ويحدث في هذه المناسبات الشعبية لقاء فكري بين الجماهير لدراسة مشاكل المجتمع والخروج بتوصيات وآراء عامة، تكون مرشدا للقادة والحكومة وهاديالهم نحو طريق تحقيق آمال الجماهير، ويتواجد في هذه المناسبات الشعبية ـ عادة ـ قادة الرأي والفكر والمسؤولون عن الحكم والمحللون السياسيون للاتجاهات العامة لجماهير الشعب[50].

ثالثا: المظاهرات العامة:

يتخذ الرأي العام من المظاهرات وسيلة وأسلوبا للتعبير عن الرأي نحو مشكلة عامة تهم الشعب، والقصد من ذلك، هو اشعار القادة والحكومات برأي الشعب ووجهات نظره نحو هذه المشكلة. ويهتم القادة الديمقراطيون ـ عادة ـ بآراء الجماهير من خلال المظاهرات العامة. ويخضعون هذه الاراء للدراسات الفورية لتحقيق مطالبها الشعبية في حدود الامكانيات المتاحة، وبلا تعارض مع المصلحة العليا للوطن[51].

رابعا: برقيات ورسائل التأييد والمعارضة:

يستخدم الشعب هذه الوسائل في التعبير عن رأيه، وتكون هذه الوسائل مفيدة، حين تشمل رقعة البلاد، فتكشف بذلك للقادة نبضات الرأي العام، وتكون هاديا لهم للوقوف على اتجاهات الرأي العام للاسترشاد بها في اتخاذ القرارت الحاسمة، ولعلاج مشاكل الجماهير[52].

خامسا: اطلاق الشائعات:

وهي وسيلة كثيرا ما تستخدمها الشعوب والحكومات للتأثير على معنويات شعوب أخرى. كما أنه في ظل النظام التسلطي قد يلجأ بعض أفراد الشعب لنشر الشائعات، كمظهر من مظاهر التعبير عن اتجاهاتهم، وذلك لازعاج الحكومات التسلطية وزعزعة الثقة فيها. وهو أسلوب نفسي يأتي ـ كثرا ـ بنتائج فالشائعات تجد فرص النمو والانتشار، في ظل الظروف المتغيرة وعدم الاستقرار السياسي، وفي ظل الأحكام الاستثنائية والحكم المطلق، ويكون لها تأثير كبير في تكوين الرأي العام[53]. ويذهب (تشارلز انانداال) الى أن الشائعات عبارة «عن رواية تتناقلها الأفواه، دون أن ترتكز على مصدر موثوق به يؤكد صحتها»[54].

وتعتبر الشائعات من أهم الأسلحة في أوقات الحروب، لأنها تثير عواطف الجماهير، وبذلك يلجأ القائد الى بسط الحقائق بوضوح على جماهير الشعب للوقوف دائما على حقيقة الموقف والأحداث، لأن خطورة حجب الحقائق عن الشعب يتيح للأعداء ـ في

الداخل والخارج ـ فرصة الوصول للرأي العام عن طريق الشائعات وغيرها، لعدم وضوح الرؤية أمام الجماهير تجاه مشاكل المجتمع وأنه يمكن لهؤلاء الأعداء ـ في حالة نجاحهم ـ خلق الذعر الجماعي بين الجماهير وأحداث بلبة في الرأي العام مما يمكنهم من تحقيق آمالهم[55].

سادسا: الانتخابات:

الانتخابات وسيلة ديمقراطية لحكم الشعب بالشعب، ينتج عنها ابداء الجماهير رأيها فيمن يصلح لتولي مسؤوليات الحكم، وكذلك لاختيار ممثلي الشعب في المجالس الشعبية المختلفة.

وهي وسيلة تظهر فيها قوة الرأي العام وفعاليته. ومن خلالها أيضا يستطيع الرأي العام اسقاط الحكام الذين لا يحققون أمال الجماهير، وعن طريق ممثليه في المجالس النيابية يستطيع الرأي العام اصدار القوانين التي تخدم المجتمع وإلغاء القوانين التي يثبت عدم صلاحيتها ويكون اختيار الرأي العام للقادة ولممثليه في المجالس الشعبية والنقابات المختلفة ـ عادة ـ بعد دراسة لشخصياتهم وآرائهم ومعتقداتهم السياسية، وبرامجهم المحددة للعمل[56].

ب ـ المظاهر السلبية للرأي العام:

توجد عدة مظاهر سلبية للتعبير عن الرأي العام، وهذه المظاهر هي:

أولا: المقاطعة:

يعتبر أسلوب المقاطعة مظهرا سلبيا للتعبير عن عدم الرضا حيال مشكلة ما. ومثال ذلك مقاطعة الجماهير لحضور خطاب من قائد أو زعيم احتجاجا على سياسته التي لا يقرها الرأي العام. ومن الأمثلة الواضحة للمقاطعة، قيام الشباب الأمريكي بمقاطعة وعدم تنفيذ الأوامر الصادرة بتسليم أنفسهم للتجنيد العسكري للمشاركة في حرب فييتنام ضد الشعب الفيتنامي. وذلك تعبيرا عن سخطهم، وعدم تأييدهم للتدخل الأمريكي في هذه الحرب[57].

ثانيا: تفشي السلبية والاستهتار بين صفوف الشعب:

حين يسود النظام التسلطي مجتمعا من المجتمعات، وتفرض القيود على الحقوق والحريات، ويعجز الشعب عن التعبير عن وجهات نظره بحيوية تتفشى السلبية بين صفوف الجماهير، ويتخذ الرأي العام مظهر الكمون، وعدم الظهور فتنعدم قنوات

الاتصال بين الشعب وقادته ويسود الاستهتار بين صفوفه، ويكون ذلك مظهر من مظاهر رفض الشعب للنظام التسلطي واحتجاجا على فرض القيود على الحقوق والحريات وعدم مشركة الجماهير في عملية اتخاذ القرار السياسي بصورة حقيقية[58].

ثالثا: التوقف عن العمل والاضراب والاقلال من الانتاج والاعتصام:

ويقصد من هذه الأساليب اشعار السلطة الحاكمة بمطالب الرأي العام.

أهمية قياس الراي العام

تلعب بحوث الراي العام دورا كبيرا في مساعدة الحكومات والتنظيمات والهيئات السياسية على معرفة اتجاهات الجماهير، اذ تحتل البيانات التي تحصل عليها أجهزة قياس الرأي العام أهمية بالغة للحكومات لكي تسترشد بها في معرفة ما يدور في أذهان الجماهير، ومعرفة آمالها وردود أفعالها المختلفة تجاه البرامج والمشروعات الحكومية في مختلف الميادين، ولماذا تفكر جماعات معينة بالطريقة التي تفكر بها، في وقت بعينة، وفي مكان معين، وتحت ظروف معينة.

وتقوم الحكومات في ضوء هذه الدراسات باعداد خططها بما يتمشى مع اتجاهات الرأي العام، كما تقوم بسن القوانين واللوائح واتخاذ القرارات المناسبة التي تمس مصالح الجماهير، وحتى لا تعمل هذه الحكومات في اتجاهات مضادة لاتجاهات الرأي العام، وحتى لا يقف هذا الرأي العام أيضا موقفا مناهضا لسياستها، ويقف موقفا مؤيدا لها متعاونا معها في المشروعات التي تعدها، ويكون سندا للهيئات والموسسات العامة الحكومية[59] وقد انعكس هذا الاهتمام بدراسة الرأي العام، في اتجاه معظم الدول الى انشاء مراكز ومعاهد ومؤسسات لقياس الرأي العام ودراسته، وفي تعدد المعاهد والمراكز داخل الدولة الواحدة نظرا لحاجة منظمات وهيئات متعددة فيها لقياس الرأي العام كالهيئات والمنظمات الاعلامية والسياسية، والأحزاب[60].

وتستوي أهمية قياس الرأي العام لدى أنظمة الحكم المختلفة الديمقراطية منها والديكتاتورية، ذلك أن أراء الناس وأفعالهم في المجتمعات الديمقراطية تهدف الى اشراك الناس في العملية الادارية، بطريقة غير مباشرة، ومع أن خلق الرضا عن الحكم، في الدول التي تسودها أنظمة ديكتاتورية، قد يتم عن طريق قوانين واجراءات بوليسية، الا أن حكومات هذه الدول تهتم بمعرفة مشاعر رعاياها وأعمالهم وأنشطتهم واتجاهاتهم،

لأن الرضا المفروض بالقوة يصعب الاحتفاظ به في الظروف المعاصرة[61].

وتكمن أهمية دراسة الرأي العام واستطلاع اتجاهاته في كونها يتيحان التعرف على توزيع تفضيلات ووجهات نظر الأفراد نخبة وجماهير، وما اذا كانت هذه التفضيلات تشير الى صلاحية المؤسسات ونماذج السلوك السائد أم إلى اضمحلال وضعف الموسسات وتفشي الفساد، وفقدان شرعية النظام والاستياء أو عدم الرضا العام عن مستوى أدائه الحالي، وما اذا كان على النظام أن يغير من هذا المستوى أم أن يستمر في أدائه، أم أن عليه أن يتجه الى حلول أخرى بديلة[62].

وللتعرف على الرأي العام أهمية كبيرة بالنسبة للجماهير ذاتها، حتى تستطيع هذه الجماهير أن توقف النخبة الحاكمة عند حدها اذا انحرفت عن الطريق وسلكت مسلكا يتناقض مع مصالحها، وأن تحافظ على التماسك الاجتماعي وضمان استمرار حد أدنى من الوعي في مواجهة الحرب النفسية التي قد يواجهها المجتمع من داخله أو من خارجه، وأن تحافظ كذلك على مبدأ السيادة الشعبية، وعلى ارادتها وذلك من خلال ادراك الجماهير لما اتفقت عليه غالبية المجتمع ومن خلال التعرف على الحلول المتاحة والبدائل التي يمكن للمجتمع أن يختار من بينها[63].

واذا كان قياس الرأي العام بمثل هذه الأهمية للحكومات والجماهير، فإن أهميته تزداد بالنسبة لوسائل الاعلام التي تنطق باسم الحكومات وتعبر عنها، فالرأي العام هو المجال الحيوي الذي تعمل فيه الأجهزة، وبدون دراسة علمية دقيقة له، فإن هذه الأجهزة الاعلامية الحكومية ستعمل في فراغ ولن تجد من يسمع لها أو يهتم بها. أما الاعتماد على الاجتهادات الشخصية والتخمينات الفردية في معرفة الرأي العام وجماهير وسائل الاعلام المختلفة فإن نتائجها غير مضونة وقد تكون مضللة في أحيان كثيرة.

وبما أن الرأي العام هو مجال عمل وسائل الاعلام وهدف رسائلها الاعلامية والثقافية والرفيهية المختلفة، فإن وسائل الاعلام تحرص على الاهتمام به والتأثير على فكره وسلوكه وآرائه واتجاهاته. ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين هذه الأجهزة الاعلامية وعملية ترشيد الرأي العام، وتحدد هذه العلاقة في الجوانب التالية[64].

1 ـ دراسة اتجاهات الرأي العام وجماهير وسائل الاعلام بغية فهم ومراعات اتجاهات الجمهور وآرائه وتفسيراته للاحداث والوقائع الاجتماعية والمناشط السياسية والاقتصادية.

2 ـ رسم البرامج الاعلامية المناسبة لاتجاهات الرأي العام وتوجيهها بشكل يحقق الاقناع للجمهور المراد الوصول إليه.

3 ـ اختيار أنسب الوسائل لتحقيق الاهداف الجزئية، فقد تفيد الاذاعة مثلا كجهاز اعلامي في تحقيق هدف بينما يعجز التليفزيون أو الصحف في تحقيق هذا الهدف.

ويمكن عن طريق قياس اتجاهات الرأي العام العام وجمهور وسائل الاعلام تقويم استجابة الجماهير لمشروعات التوعية الاجتماعية ومدى الافادة من الحملات الاعلامية والدعائية المختلفة في مختلف القطاعات، وبالتالي فان دراسة الرأي العام تمكن رجال الاعلام والمسؤولين من تقويم فعالية الأجهزة الاعلامية، وكذلك فإنه يمكن دراسة العناصر والموضوعات والجوانب التي تجتذب أنظار الناس وتستميل أسماعهم، ومن الممكن معرفة وتقسيم فئات الجمهور من حيث قابلية الاستجابة ومداها بالنسبة لكل وسيلة اعلامية.

وقد حدد دافيد كريستي ورتشارد كرتشفيليد أهمية بحوث الرأي العام في قيامها بتأدية الوظائف الآتية[65]:

1 ـ الوظيفة الاعلامية: وذلك عن طريق اعلام المواطنين بآراء واتجاهات غيرهم من الناس. وتتفوق بحوث الرأي العام على وسائل الاعلام العادية مثل الاذاعة والتليفزيون (الصحف في هذا الصدد، حيث تكون هذه الوسائل وغيرها في كثير من الأحيان قاصرة عن معرفة سوء الفهم في كثير من الأمور، وذلك حين لا يستطيع تقديم صورة صادقة عن أفكار الناس وما يدور بأذهانهم حيث انها تركز اهتمامها على نوعيات معينة من الناس، وكثيرا ما تتميز في تناولها لقضايا معينة تخص بها فئة من الناس. وتلعب بحوث الرأي العام دورا ايجابيا في تصحيح هذا الموقف وذلك عن طريق اجراء هذه الدراسات العلمية السليمة.

2 ـ خلق قيادة ديمقراطية: تكمن أهمية بحوث الرأي العام في مساهمتها في ابقاء قادة الوطن وكذلك القادة في مختلف التنظيمات والاجهزة على صلة وثيقة بالشعب، ولا يمكن ان تظل القيادة الديمقراطية دون ان تكون على صلة وثيقة بآراء الشعب واتجاهاته.

3 ـ مساعدة الادارة الحكومية: تضيء بحوث الرأي العام الطريق أمام الادارة

الحكومية في كافة القطاعات للمساهمة في حل مشاكلها وذلك عن طريق تقويم المشروعات الحكومية المختلفة، عن طريق اجراء سلسلة من الدراسات لمعرفة اتجاهات الرأي العام نحو تلك المشروعات الحكومية.

4 ـ ايجاد وتعزيز التفاهم الدولي: وذلك بتقديم صورة صحيحة صادقة عن الشعب الى الشعوب الاخرى، مما ينتج عنها اقامة العلاقات بين مختلف الشعوب على أسس سليمة وأمينة.

وتجدر الاشارة الى أن عملية استطلاع الرأي العام وقياس اتجاهاته ينبغي ان تتواصل وان لا تتوقف في أي مرحلة من المراحل التي يمر بها الوطن، لأن هذه العملية تكون عاصما من كثير من الاخطاء والمشكلات التي لا تتوقعها الحكومات، والى جانب ذلك فإن استمرار عملية قياس الرأي العام قد يبعث آراء خلاقة من داخل المجتمع ويحقق اللقاء المستمر بين الحكومة والرأي العام.

واذا كانت هذه هي الأهمية التي للرأي العام ولدراسته وقياس اتجاهاته ومعرفة فئاته، وطرق تشكيله، ودوره في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية فإن السلطة في بلادنا قد اغفلت عن عمد أو غير عمد ثقل الرأي العام ودوره وأهميته، ولم تدع الى اجراء دراسات دورية لمعرفة تكوينه واستكشاف اتجاهاته، وانشغالاته، ومواقفه من القضايا المعيشة على الساحة الوطنية.

وقد نتج عن تجاهل الرأي العام الوطني وعدم التشجيع على دراسته، عدم وجود هيئة علمية في بلادنا تتفرغ لهذا النوع من البحوث العلمية. لذلك، فالحاجة العلمية والوطنية والجماهيرية تحتم الإسراع بتكوين مؤسسة علمية مستقلة عن الادارة الرسمية تقوم باجراء دراسات مستمرة للرأي العام الوطني واتجاهاته وانشغالاته واحتياجاته المادية والثقافية، والاجتماعية، والاعلامية، والسياسية المختلفة.

الهوامش

(1) د. سمير حسين، الاعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام (الطبعة الأولى القاهرة: عالم الكتب 1984)، ص 325، 326.

(2) المرجع السابق، ص 326

(3) د. محمد عبد الله، العلاقات العامة (القاهرة: مطبعة دار التأليف 1982)، ص 90

(4) د. سعيد سراج، الرأي العام: مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العام للكتاب، 1978)، ص 3، 4.

(5) د. عبد الغفار رشاد، الرأي العام: دراسة في النتائج السياسية (القاهرة: مكتبة الشرق 1984) ص 13.
(6) د. سمير محمد حسين، مرجع سابق ص 331، 332.
(7) د. حامد زهران، علم النفس الاجتماعي (الطبعة الرابعة، القاهرة: عالم الكتب، 1977) ص 186.
(8) مصطفى سويفي، مقدمة في علم النفس الاجتماعي (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، د.ت.) ص 317.
(9) محي الدين عبد الحليم، الاعلام الاسلامي وتطبيقاته العملية (ط 2، القاهرة الرياض: مكتبة الخافجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض 1984)، ص 106.
(10) علي السلمي، مقدمة في العلوم السلوكية (ط 2، القاهرة: دار المعارف بمصر، 1969) ص 81.
(11) د. محمد عبد القادر حاتم، الرأي العام: كيف يقاس، كيف يساس (الطبعة الأولى، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، 1972)، ص 52.
(12) د. رشاد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 15.
(13) د. سمير محمد حسين، مرجع سابق، ص 331.
(14) المرجع السابق ص 331.
(15) د. رشاد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 15.
(16) سمير محمد حسين، مرجع سابق، ص 333، 334.
(17) د. محمد عبد القادر حاتم، مرجع سابق، ص 52.
(18) د. أحمد أبو زيد، سيكولوجية الرأي العام وورسالته الديمقراطية (القاهرة: عالم الكتب، 1968) ص 25.
(19) د. سعيد سراج، مرجع سابق، ص 11
(20) المرجع السابق، ص 11
(21) فؤاد دياب، الرأي العام وطرق قياسه (القاهرة: مطابع الدار القومية، 1962) ص 9
(22) د. سعيد سراج، مرجع سابق، ص 12
(23) سمير محمد حسين، مرجع سابق، ص 328.
(24) د. رشاد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 13، 14.
(25) سمير محمد حسين، مرجع سابق، ص 328.
(26) د. أحمد بدر، الرأي العام: طبيعة وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة (القاهرة: مكتبة غريب، 1977)، ص 48.
(27) د. أحمد سويلم العمري، الرأي العام والدعاية (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر) ص 60.
(28) د. سعيد سراج، مرجع سابق، ص 7
(29) د. أحمد أبو زيد، سيكولوجية الرأي العام وورسالته الديمقراطية (القاهرة: عالم الكتب، 1968) ص 38.
(30) د. ابراهيم امام، الاعلام والاتصال بالجماهير (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1969) ص 205.
(31) د. مختار التهامي، الرأي العام (الحرب النفسية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة (القاهرة: دار المعارف، 1974) ص 17.
(32) د. محمد عبد القادر حاتم، مرجع سابق، ص 49.
(33) د. سمير محمد حسين، مرجع سابق، ص 337.
(34) المرجع السابق، ص 337، 338.
(35) سمير محمد حسين، مرجع سابق، ص 335.
(36) د. محمد عبد الله. مرجع سابق، ص 94.
(37) المرجع السابق، ص 336.

(38) .....
(39) د. رشاد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 43.
(40) د. محي الدين عبد الحليم، الاعلام الاسلامي وتطبيقاته العملية (ط 2، القاهرة، الرياض، مكتبة الخافجي بالقاهرة، دار الرفاعي بارياض 1984) ص 113.
(41) المرجع السابق، ص 114.
(42) لويس كامل مليكة، سيكولوجية الجماعات والقيادة (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1970) ص 79.
(43) د. عبد الغفار رشاد المرجع السابق، ص 43.
(44) سمير محمد حسين، مرجع سابق، ص 345، 346.
(45) د. رشاد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 49.
(46) د. سعيد سراج، مرجع سابق، ص 39
(47) د. سعيد سراج، مرجع سابق، ص 40
(48) المرجع السابق، ص 40.
(49) د. بطرس غال ود، محمود خيري عيسى، مبادئ العلوم السياسية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية الطبعة الاولى، 1962) ص 123.
(50) د. سعيد سراج، مرجع سابق، ص 41
(51) د: سعيد سراج، مرجع سابق، ص 42
(52) المرجع السابق، نفس الصحيفة.
(53) المرجع السابق، نفس الصحيفة.
(54) د. محمد طلعت عيسى، الشائعات وكيف نواجهها (مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الاولى 1964) ص 48.
(55) د. سعيد سراج، مرجع سابق، ص 48
(56) المرجع السابق، نفس الصحيفة.
(57) المرجع السابق، ص 44
(58) المرجع السابق، ص 44.
(59) محي الدين عبد الحليم، مرجع سابق، ص 134، 135
(60) سمير محمد حسين، الاعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام، مرجع سابق، ص 326.
(61) عبد القادر حاتم، الرأي العام، مرجع سابق، ذكره، ص 269.
(62) د. رشاد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 7.
(63) المرجع السابق، ص 8.
(64) أحمد الخشاب، الاجتماع التربوي والارشاد الاجتماعي (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1970)، ص 672.
(65) محي الدين عبد الحليم، مرجع سابق، ص 137، 138.